Doi: https://www.doi.org/10.34120/0382-047-183-001

البحوث والدراسات

المشاريع الرياضية والثقافية في دول الخليج والقوة الناعمة

أ. د. رشيد البزيم*

ملخص

الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل قدرة دول الخليج على توظيف المشاريع الرياضية والثقافية الضخمة لتعزيز استقرارها الداخلي وترسيخ مكانتها الدولية، والحد من نتائجها العكسية.

المنهج: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوظيفي وقدرات التحليل والوصف لرصد التحديات التي تواجه صنع التوجهات الإستراتيجية والسياسات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي، من أجل تناول القوة الناعمة وتوظيفاتها المتعددة من وجهة نظر العلاقات الدولية. تمثلت عينة الدراسة بدول مجلس التعاون الخليجي.

النتائج: إنّ توظيف القوة الناعمة في السياق الخليجي يتمحور أساساً حول محاور رئيسية هي: إظهار تفوّق هذه الدول وتنافسها الإقليمي مع تعزيز هويتها الوطنية في وجه القوى الكبرى في المنطقة؛ السعي للترويج الجيد لصورتها كموطن للسلام والأمن والرخاء؛ ضبط ومراقبة الطبقة المتوسطة واستقطاب نخب غربية جديدة وإعادة توزيع عائدات المحروقات وتنويع الأنشطة الاقتصادية.

الخاتمة: تبدو الرهانات على هذه التظاهرات كبيرة اليوم، فاستقرار هذه الدول، الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على المحك، فضلاً عن قدرتها على أن تظل جهات فاعلة رئيسية في النظام الدولي.

الكلمات المفتاحية: المتاحف، المسابقات الرياضية، الجامعات الغربية، دول الخليج، القوة الناعمة.

* جامعة ابن زهر، الإيميل: r.elbazzim@uiz.ac.ma

- تُسلّم البحث في 2019/5/13، عُدّل في 2019/11/26، أُجيز للنشر في 2019/12/24..

حقوق الطبع والنشر محفوظة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

المقدمة

بدأت دول الخليج العربية تتجه نحو الاهتمام بالمشاريع الرياضية والثقافية الضخمة، التي تتماشى مع خططها لتصدير صورة إيجابية للخارج من جهة، والاهتمام بالاستثمارات الثقافية والبحث عن ترسيخ مكانتها على الساحة الدولية بالقوة الناعمة من جهة ثانية.

خلال العقدين الأخيرين، اكتسبت هذه الدول حضوراً لافتاً على الصعيد الدولي. حيث عُرفت أوجه الارتباط التقليدي بالنفط وبما وسِمَ بحروب الخليج وبتطورات عديدة. وذلك أنّ العديد منها، شقّ طريقه نحو الفعاليات الثقافية والجامعية والرياضية ذات الإشعاع الدولي، التي شهدت تغطيةً مميزةً من وسائل الإعلام الغربية. لا سيما قطر والإمارات العربية المتحدة، وكذلك البحرين، بشكل أقل.

وفي هذا السياق، تندرج بطولة كأس العالم لكرة القدم في قطر في عام 2022، حيث ترى الإمارة أنّ هذا الموعد هو تتويج لإستراتيجيتها الدولية المضيئة للإشعاع، رغم قيام الرياض وأبو ظبي والمنامة، إضافة إلى القاهرة، بفرض حصار بري وبحري عليها، ونشوء أزمة خليجية لا تزال تداعياتها مستمرة حتى الآن.

كما تم إنشاء فرع لجامعة السوربون الفرنسية العريقة في أبو ظبي، منذ عام 2006، بمناهج مبتكرة في منطقة تُهيمن عليها اللغة الإنجليزية كلغة ثانية، وذلك تمشياً مع الديناميكية الاقتصادية والثقافية في شبه الجزيرة العربية. وتسعى أبو ظبي إلى أن تصبح المنبر الثقافي للمنطقة، بجانب الجاذبية الاقتصادية لإمارة دبي، فإنّ الاهتمام بسوق الفن بالإمارة حديث ولكنّه متزايد، فمعرض "آرت دبي" لديه اليوم سمعة دولية. فمن خلال عرض أعمال مختلف المعارض الوطنية (لبنان، سوريا، إيران، مصر ...)، تؤكد دبي نفسها كمنصة إقليمية. ويعد تطوير مثل هذا السوق جزءاً من المنافسة بين دول شبه الجزيرة العربية لإثبات تفوقها. ومنذ عام 1993 كذلك سعت الشارقة لجعل "بينالي الشارقة" للفن المعاصر وجهة فنيةً مهمةً.

أتى افتتاح متحف "اللوفر أبو ظبي" سنة 2017 "كمتحف عالمي"، بهدف مواجهة التيارات السياسية والفكرية للإسلام السياسي. أما بالنسبة لفرنسا، فالإمارات العربية المتحدة تُعد زبوناً اقتصادياً رئيسياً، ومركزاً إستراتيجياً لقاعدتين عسكريتين فرنسيتين دائمتين.

إنّ الاهتمام الكبير بالمشاريع الرياضية والثقافية والفنية من دول الخليج لا يخلو من دوافع تسويقية وتواصلية. فلقد اتخذت هذه الدول من خيار تطوير هذه المجالات وسيلةً لتغيير الصورة المعروضة في الخارج. خاصة وأنّ المنطقة شهدت ثلاث حروب مدمّرة (حرب الخليج الأولى 1980، والثانية 1991، والثالثة 2003)، وموجات عنف لحركات متطرفة عديدة. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، تغيّر دور دول الخليج في الاقتصاد السياسي الدولي بشكل كبير. فوضع المنطقة كمورد عالمي للمحروقات آخذ في الانخفاض، مع استمرار الاستهلاك المحلي للنفط والغاز في الارتفاع (البزيم، 2019). كما تم تحويل نسبة من الاستثمارات الخليجية من الدول الصناعية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولم تعد المملكة العربية السعودية تمارس نفوذاً قوياً في مجموعة العشرين. كما أصبحت العلاقات مع الصين والهند تتسم بالاعتماد المتبادل (Legrenzi & Lawson, 2017).

وعموماً، تستطيع الدولة الدفاع عن سيادتها ومصالحها الوطنية بطرق عديدة. إما من خلال قوتها العسكرية، بما يسمّى "القوة الصلبة"؛ أو من خلال عمليات التأثير الاقتصادي أو الثقافي، حيث يُمكن للفن والرياضة توسيع "القيم" أو نشر قواعد السلوك دون الخوض في القوة العسكرية: وتُسمى "القوة الناعمة". وهو تمييز يُنْسَبُ لـ "جوزيف ناي". فالقوة الناعمة في تعريفه هي "قوة الجاذبية التي تجعل الناس يريدون ما تُريد بدلاً من إرغامهم على تغيير سلوكهم بالقوة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية" (Nye, 2004, p.5). ورغم العلاقة الواضحة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة من حيث تكاملهما في تحريك التأثير على سلوك الآخرين، إلا أنّ امتلاك موارد القوة الناعمة لا يقتضي دائماً بالضرورة امتلاك موارد القوة

الصلبة بالكمية نفسها. كما أنّ أثر القوة الناعمة غالباً ما يكون أوسع وأدوم من أثر القوة الصلبة الذي عادة ما يكون محدوداً في الزمان والمكان.

مع ذلك، تذهب عواقب هذه التحولات إلى ما هو أبعد من ذلك؛ فكل الرهان اليوم في الحفاظ على أسس السلم الاجتماعي بأكمله الذي أُسِّسَت عليه هذه الدول، مع العمل على تحسين الصورة لدى الخارج وترسيخ الهوية الوطنية، حيث ترتبط إستراتيجيات القوة الناعمة بشكل أوضح بأجندة بناء الدولة لخلق السلام المجتمعي والقبول السياسي بها داخلياً وخارجياً.

الواقع أنّ دول الخليج تواجه معضلة حساسة: فالاستثمار في مشاريع القوة الناعمة في نهاية المطاف، قد يخلق نتائج عكسية، فالتوترات الاجتماعية الداخلية، في ظل التحديات الكبرى التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط والأوضاع التي آل إليها الربيع العربي وتفاقم التوترات بين أطراف دولية مختلفة، قد يدفع نحو التشكيك في قيم هذه الدول وقدراتها. وهو أمر غير مستبعد إلى حد بعيد.

من أجل ذلك، تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- إلى أي حد يُمكن للتظاهرات الرياضية والثقافية خدمة الأهداف السياسية والجيوستراتيجية لدول الخليج؟
- هل الاستثمار في هذه المشاريع كافٍ لترسيخ مكانتها الدولية؟
- ما مدى قدرة دول الخليج على توظيف هذه المشاريع لتعزيز استقرارها الداخلي وتلميع صورتها، والحد من نتائجها العكسية؟

المنهج

نسعى في هذه الدراسة إلى الأخذ بالمنهج الوظيفي وقدرات التحليل والوصف لرصد التحديات التي تواجه صنع التوجهات الإستراتيجية والسياسات العامة في دول مجلس التعاون، من أجل تناول القوة الناعمة وتوظيفاتها المتعددة. كل هذه المفاهيم تتقاطع في السياق الخليجي لتُشكّل نموذجاً بحثيّاً مهمّاً من وجهة نظر العلاقات الدولية. يتناول هذا البحث بالتحليل الاهتمام الذي تبديه دول الخليج بالمشاريع الرياضية والثقافية الضخمة، التي تهدف لإعطاء

صورة إيجابية للخارج، ومدى قدرتها على لعب دور مهم إقليمياً ودولياً من خلال موارد القوة الناعمة.

ولهذا، سنحاول مقاربة هذا الموضوع وفق محورين: يتعلّق الأول بتوظيف المسابقات الرياضية كمورد للقوة الناعمة (I)، ويتطرق الثاني للنموذج الجديد للمشاريع الثقافية ذات الرؤية الدولية (II).

I- توظيف المسابقات الرياضية كمورد للقوة الناعمة

يُمثّل الاهتمام الكبير بتنظيم المسابقات الرياضية الكبرى، مورداً مهماً للتأثير "الناعم"، الذي يُمكن أن تُمارسه بعض دول الخليج، لزيادة نفوذها الدولي (أ)، غير أنّ تحقيق هذه الأهداف قد لا يخلو من مخاطر عدم التمكن، خصوصاً في ما يتعلّق بنظرة المجتمع الدولي إلى سياسات البلد المستضيف وقيمه (ب).

أ- الأهمية الإستراتيجية للمسابقات الرياضية الكبرى

يُمكن شرح الأهمية الإستراتيجية لهذه المسابقات، التي تُعتبر الألعاب الأولمبية وكأس العالم أهمها، بعاملين. فجاذبيتها تلتمس عدداً متزايداً من الأشخاص. مما يُمكّن النقل التلفازي من إنشاء ملعب افتراضي عالمي، حيث يُمكن للجميع أن يجلس بجانب بعض. كما أنّ استضافة الأحداث الرياضية العالمية توفّر للحكومات الوطنية فرصاً كبيرةً لزيادة قوتها الناعمة، لا سيما من خلال العروض على القنوات التلفازية وشبكة الإنترنت، وجذب السياح وزيادة الفخر الوطني بالانتماء (Manzenreiter, 2010). فنهائي كأس العالم هو الحدث التلفازي الأكثر مشاهدة في العالم.

علاوة على ذلك، فإنّ إعادة تعريف السلطة، والصورة والهيبة والقوة الناعمة تشغل مكاناً متزايد الأهمية، وتعطي أهمية جديدة للانتصارات الرياضية. فالبطل سفير يتجاوز تأثيره الحدود، وهو أكثر تأثيراً من الزعماء السياسيين أحياناً.

ولعقود من الزمن، أدركت الدول أنّ الرياضة هي وسيلة للإشعاع، لتأكيد قوتها على الأقل من وجهة النظر الرمزية أو حتى في الوجود على خريطة

الأحداث. في سياق تكون فيه العلاقات مع الخارج غير واضحة، يُصبح تنظيم المسابقات الرياضية أحد الخيارات لإحداث تغيير في رؤية الأشياء. فالمسابقات الرياضية ليست مجرد رياضة بل هي أكثر من ذلك.

إنّ تنظيم هذه التظاهرات هو أيضاً موضوع منافسة شرسة. فهو يُشَكِّلُ فرصة لتكون دولة ما في قلب العالم، سواء أثناء منح حق تنظيم المسابقة أو أثناء إجرائها. وعلى هذا الأساس، فاللجنة الأولمبية الدولية والاتحاد الدولي لكرة القدم يساهمان في كتابة التاريخ الجيوسياسي من خلال قراراتهما. فمن خلال منح الألعاب الأولمبية إلى طوكيو في عام 1964، أُغلقت حقبة الحرب العالمية الثانية في ما يتعلّق باليابان. وينطبق الشيء نفسه على ألمانيا في عام 1972. كما أنّ تنظيم الألعاب الأولمبية في موسكو في عام 1980، أدى إلى مقاطعة البلدان الغربية بعد الحرب الباردة الجديدة. وأتى اختيار سيول ليرافق التحول الديمقراطي والتنمية في هذا البلد، وكان عام 2008 كاعتراف بظهور الصين كقوة عظمى، وهي الأسباب نفسها التي أدت إلى تنظيم الألعاب في البرازيل عام 2016. ويندرج منح تنظيم كأس العالم لجنوب أفريقيا في عام 2010، وإلى روسيا عام 2018، في السياق نفسه. وفازت قطر بحق تنظيم البطولة سنة 2022، بعدما تغلّبت على ملفات ترشيح الولايات المتحدة وأستراليا وكوريا الجنوبية واليابان.

وإلى وقت قريب، كان متخصصو الغاز هم الوحيدون الذين يعرفون هذا البلد حتى الآن –على حد تعبير باسكال بونيفاس المتخصص في العلوم الجيوسياسية (Bonfiace, 2014, p. 21)– فهذه الإمارة الصغيرة بمقياس موارد القوة التقليدية، الغنية بأموالها المتأتية من الغاز الطبيعي المسال (LNG)، والتي تزوّد سكانها البالغ عددهم 2.6 مليون نسمة بواحدٍ من أعلى مستويات دخل الفرد في العالم، مستعدة لجميع الاستثمارات في الرياضة لتشع صورتها دولياً، فاستقلال سياستها الخارجية والحفاظ على سيادتها الوطنية ومقاومة التبعية للسعودية أو إيران، من أكبر التحديات التي تواجهها بحكم صغر مساحتها ومحدودية مواردها من القوة الصلبة.

وبالفعل، فقد عملت قطر على توظيف القوة الناعمة الرياضية، كأداة لنفوذها الدولي. حيث أرادت تأكيد وجودها كطرفٍ مهم، على الرغم من المناخ المتوتر في منطقة الخليج، والذي يجمع بين المنافسة والاتهامات المتبادلة بشأن تمويل الإرهاب، والتعامل مع إيران.

ومع ذلك، تسير البلاد بخطى واثقة لتنظيم كأس العالم في كرة القدم في عام 2022، رغم تحقيق "الفيفا" في مزاعم دفع رشاوى مقابل ذلك (Bayle & Clastres, 2018). والحديث في وسائل الإعلام عن وضعية العاملين في مشاريع البنى التحتية (Transparency International, 2016).

كما أنّ تنظيمها لكأس العالم لكرة اليد في عام 2015، ودورة الدوحة للتنس يُظهر سعيها للتواجد عالمياً، والتفرّد إقليمياً، معزّزة ذلك بإطلاق قناة الجزيرة الرياضية في نوفمبر 2003 (تعرف الآن بقنوات BeIN SPORTS)، وشراء محفظة حقوق الفيفا (FIFA) منذ 2009، التي كانت تحتفظ بها إحدى القنوات السعودية. ويبدو أنّ طموحها يصل إلى السعي لاستضافة الألعاب الأولمبية.

والواقع، أنّ الكويتيين والسعوديين تبنوا مسبقاً هذا النهج، بعد أن فهموا ما يُمكن أن تجلبه الرياضة لثروتهم النفطية. فمنذ سبعينيات القرن الماضي، لعبت الرياضة دور الأداة الدبلوماسية للكويت، مما دفع البلاد إلى أن تُصبح أول دولة عربية في المنطقة تتأهل لكأس العالم في عام 1982. وأخذ زمام المبادرة في عام 1981 لتأسيس المجلس الأولمبي الآسيوي، الذي يجمع اللجان الأولمبية الآسيوية. أما بالنسبة للسعوديين، فلقد كانوا سباقين لتنظيم كأس القارات لكرة القدم، كبطولة كرة قدم للمنتخبات الوطنية تقام كل أربع سنوات برعاية "الفيفا". وبدأت عام 1992، تحت اسم كأس الملك فهد، وقام الاتحاد السعودي لكرة القدم برعاية أول بطولتين لها، وفي 1997 اعترف "الفيفا" بها كبطولة رسمية.

وأظهرت دراسات مختلفة أنّ الدول تستخدم الرياضة كأداة للتأثير. فكرة القدم تسمح بالحصول على إشعاع دولي وإضفاء الشرعية على المكانة الدولية الخاصة لدولة ما. وتدخل ضمن المعايير الجديدة التي يُمكن من خلالها تقييم

قوة الدولة، مثل الديموغرافيا والتطور التكنولوجي والاقتصاد والقوة العسكرية (Scutti & Wendt, 2016). إنّ حقيقة وجود فريق وطني لكرة القدم منافس أمر مهم للغاية في تأكيد الهوية، التي تجعل كرة القدم من العناصر المهمة للقوة الناعمة (Abis, 2013).

ففي عام 2016 فاز نادي مانشستر سيتي الإنجليزي، الذي تملكه الإمارات العربية المتحدة، على باريس سان جيرمان (المملوك من قبل الصندوق القطري منذ عام 2012)، في الدور ربع النهائي من دوري أبطال أوروبا. وهو ما اعتبره المسؤولون القطريون هزيمة فادحة في مجال القوة الناعمة، أي قوة نفوذ قطر.

كما فازت الخطوط القطرية في العام 2018، بعقد رعاية للنادي الألماني، بايرن ميونيخ، بعد منافسة مع الشركة الوطنية الألمانية "لوفتهانزا". وتبعاً لهذا العقد سيحصل النادي على أكثر من عشرة ملايين يورو كل موسم، مقابل دعاية لاعبيه للشركة القطرية بوضع شعارها على قمصان اللاعبين.

إنّ ما تقوم به قطر يندرج ضمن «الدبلوماسية من خلال الرياضة »، ولكن هذا النوع من الدبلوماسية ليس جديداً بأي حال من الأحوال، لأنّه في جميع الأوقات تُستخدم الرياضة من قبل الدول، للدفاع عن ملاءمة الخيارات السياسية والنماذج المجتمعية. حيث تسعى هذه الدولة للجمع بين التقليد والحداثة، دون إصلاحات ديمقراطية ملموسة، مع الانفتاح على العالم، مؤكدة على صقل هويتها الوطنية، والسعي إلى تعزيزها، للخروج من دائرة النفوذ السعودي والتميّز على جيرانها. علاوة على ذلك، فهذه "الدبلوماسية من خلال الرياضة" هي عنصر من عناصر "قوة التأثير" لدولة قطر (Champagne, 2012, p. 67). ففي حين تبلور البلاد الجدل بخياراتها النوعية، لكنّها تبذل كل ما في وسعها لإظهار أفضل ما لديها، من أجل الحفاظ على اقتصادها والاستمرار في لعب دور الوسيط في بعض الأزمات الدولية.

إنّ قدرة قطر على التعامل الإيجابي مع حقائق الجغرافيا السياسية والواقع على الأرض، تكمن من خلال الاستثمار في موارد القوة الناعمة، وتوظيفها بشكل

متناسب مع ما هو متوافر لديها من موارد القوة الصلبة، ولو كان ميزان القوة – على هذا المستوى– يميل لغير صالحها، يبيّن أنّ مفهوم القوة متعدد الأبعاد ومتغيّر باستمرار.

ب – *المخاطر المحيطة بتنظيم المسابقات الرياضية الكبرى*

تعتمد السلطات الوطنية في الخليج على الأحداث الرياضية الضخمة لتحقيق أهداف القوة الناعمة التي تقودها الدولة، وذلك أساساً عن طريق إرسال رسائل خاصة إلى الجماهير الخارجية، واستضافة هذه الأحداث بنجاح، وعن طريق إظهار القدرة الرياضية على المسرح العالمي. وعلى الرغم من ذلك، فمع أي إستراتيجية للقوة الناعمة، هناك دائماً خطر عدم التمكّن والتجرّد منها (Disempowerment)، وعلى الأخص عندما تكون الدول المضيفة إما غير مستعدة لمستوى الاهتمام الذي يُصاحب مثل هذه الأحداث، أو أنّها تُظهر قيماً غير مرغوب فيها في نظر الآخرين (Brannagan & Giulianotti, 2014).

في هذا السياق، كانت ملاءمة مناخ قطر للمنافسة الرياضية محط اهتمام متكرر للجدل الدولي بعد منح حق تنظيم كأس العالم 2022، حيث يُمكن أن تصل درجات الحرارة في الصيف إلى 50 درجة مئوية (Pattisson, 2013). ومع ذلك، استطاعت السلطات القطرية تسليط الضوء على الخبرة التكنولوجية في التعامل بفعالية مع التحديات. وبالتالي، راهنت على التدابير التكنولوجية داخل الملاعب، حيث ستسعى إلى تقليل أو إزالة تأثير المناخ الحار على هذه التركيبات. الهدف هنا، هو الريادة في استخدام أنظمة التبريد عالية التقنية، والمحايدة للكربون، والصديقة للبيئة لتقليل آثار المناخ الحار، والتي يُمكن استخدامها بعد ذلك في البطولات الأخرى، مما يعكس مجدداً كلّاً من الوعي العالمي والسعي وراء القوة الناعمة من خلال تنظيم هذا الحدث.

وأفادت منظمة العفو الدولية سنة 2018، بأنّ عشراتٍ من العمال الأجانب الذين يعملون في المدينة التي تستضيف نهائي بطولة كأس العالم 2022 في قطر لم يتقاضوا أجورهم منذ شهور. وتبيّن من تحقيق أجرته المنظمة الدولية أنّ أحد

متعهدي البناء في مدينة لوسيل "دمّر حياة بعض العمال"، حيث لم يدفع لهم أجورهم بسبب "مشاكل في السيولة النقدية". وردت قطر بأنّ "هناك حالياً إجراءات قانونية متعلقة بالشركة المسؤولة عن ذلك"، مضيفةً "رغم أنّ الشركة لم تعد تعمل في قطر، لكن الإجراءات ستمضي قدماً، وسنجري تحقيقاً مستوفياً ونتعامل مع المشاكل والانتهاكات" (Amensty International, 2018).

قد تكون الدول المضيفة غير مهيأة للمستويات العالمية العالية من الاهتمام والتغطية الصحفية النقدية من وسائل الإعلام الدولية وإثارة مسألة حقوق الإنسان ودور واستقلال المنظمات الحكومية والرياضية وغيرها (Chalip, 2006). فعلى سبيل المثال، وضعت أولمبياد بكين 2008 الصين تحت الأضواء في ما يتعلق بوضع إقليم التبت، ومعاملة الأقليات مثل شعوب الأويغور، ومستويات التلوث العالية وحقوق الإنسان والديمقراطية.

وكان سباق الفورمولا 1 في البحرين، قد اكتسب صفة الحدث الدولي الذي قدم البلاد لجمهور عالمي كبير. ومع الإصلاحات الأخرى التي قدمتها، وضعت البحرين نفسها كدولة خليجية تقدمية منفتحة على الغرب وتأثيراته. وقد أثبت سباق الفورمولا 1 أنّه منصة رائعة لنقل هذه الرسالة.

وفي سياق الربيع العربي، أعلن منظمو سباق البحرين للفورمولا 1 الكبرى في 2011، أنّهم سيتخلّون عن تنظيم السباق، وذلك بسبب الاحتجاجات السياسية في البلاد التي رافقها عنف ملحوظ. وتحول الحدث الرياضي البحت إلى حدث سياسي، وتساءل ملاحظون عن مغزى قيام السلطات البحرينية باستقبال المراسلين الرياضيين، ورفض منح التأشيرات للصحفيين الآخرين الذين يودون إخبار العالم بما يجري في هذا البلد الذي يشهد اضطرابات عديدة، حيث الآلاف من المعارضين البحرينيين، راحوا يجوبون شوارع العاصمة البحرينية المنامة احتجاجاً على إقامة السباق في بلادهم، مطالبين بحكومة منتخبة ديمقراطياً وإصلاحات جذرية (Fisk, 2012). وهكذا أظهرت أحداث الربيع العربي في

البحرين، أنّ الاستثمار في القوة الناعمة وتصدير صورة إيجابية قد يأتي أحياناً بنتائج عكسية.

وفي 2012، وقّع 17 نائباً في مجلس العموم البريطاني (البرلمان) على عريضة يدعون فيها إلى إلغاء سباق الفورمولا 1 في البحرين احتجاجاً على انتهاكات حقوق الإنسان هناك. وذكر النواب الموقعون على العريضة، أنّهم يخشون من أن تستخدم الحكومة البحرينية السباق "لإضفاء الصدقية على سياساتها القائمة على قمع المعارضين". وجاء في العريضة أنّ "مجلس العموم يُعرب عن دهشته للمضي قدماً في سباق الفورمولا 1 بالبحرين رغم المخاوف الكبيرة التي عبّرت عنها منظمة العفو الدولية ومنظمات أخرى في شأن انتهاكات حقوق الإنسان". وأضافت العريضة أنّ مجلس العموم "يعتقد أنّ حكومة البحرين ستستخدم سباق الفورمولا 1 لإضفاء صدقية على سياساتها المتعلقة بقمع المعارضين". لذا، فإنّه يدعو إلى إلغاء السباق (House of commons, 2012).

لكن سباق الفورمولا 1 في البحرين يُمَثِّلُ أكثر من كونه مجرد سباق للجائزة الكبرى، وبشكل مثير، فإنّ مكانة هذا السباق الدولية هي من ضمنت له أن يصبح رمزاً استراتيجياً للحكومة والمعارضة. فبالنسبة للحكومة ومؤيديها، تدلل إقامة مثل هذا السباق على أنّ المملكة مستقرة وتعود إلى سابق عهدها، وتبعث إشارات قوية نحو الخارج، وبالنسبة للمعارضة، فإنّ السباق ليس إلا محاولة لإخفاء حقيقة الأوضاع وانتهاكات حقوق الإنسان.

II- النموذج الجديد للمشاريع الثقافية ذات الرؤية الدولية

بنَظْرة إجْماليّة على المشاريع الثقافية الضخمة، يُمكن رصد الأبعاد الإقليمية والدولية لخيار الاعتماد على المتاحف لتحديث الحقل الثقافي وعَوْلَمَته (أ)، ومع ذلك فإنّ الأمر ينطوي على العديد من الأهداف السياسية والإستراتيجية، ويرتبط بالتحولات التي تشهدها المنطقة والتوجهات المعتمدة من طرف دول الخليج (ب).

أ – الأبعاد الإقليمية والدولية للمتاحف كمشاريع ثقافية مُعَولمة

إنّ السياق التاريخي لخيار المتاحف والنهوض بالثقافة يندرج في إطار "المأسسة" الحديثة للمشهد الثقافي في المنطقة، الذي امتد على طول الشواطئ الجنوبية للخليج في العقدين الأولين من القرن العشرين، مع إنشاء أولى المدارس الحديثة والأندية الثقافية. وكان المروّجون لهذه الأفكار ينتمون أساساً إلى تجار اللؤلؤ المحليين في عصر ما قبل النفط، في حين أنّ البريطانيين كان همهم الأساس التقليل من تكلفة تأمين الطريق إلى الهند.

لقد طور التجار هذه النوادي لتدريب الشباب المحلي ونشر الأفكار القومية العربية المناهضة للاستعمار اقتصادياً وسياسياً، فلقد كانت اتفاقات الحماية بين البريطانيين والزعماء غير مواتية لهم. وفي "النوادي الثقافية"، تم تقديم العروض المسرحية الأولى، فكانت المتجه الثقافي الرئيسي للقومية المعادية للاستعمار في العالم العربي (الزيدي، 2003). لقد تمت المبادرة، إذن، في البداية، على يد التجار والنخبة المتنورة من المجتمع. ثم جاءت الدولة لاحقاً بعد الاستقلال لتتسلم الثقافة.

وبعد التحول إلى الاقتصاد النفطي، في سبعينيات القرن العشرين، شرعت الأسر الحاكمة في الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت، في تبني السياسات العامة للنهوض بالثقافة التي تهدف إلى تحويل هذه الأندية الثقافية للتجار من مركزيتها لصالح المتاحف الوطنية الرسمية، والتي أُنشئت بمساعدة خبراء أجانب. كما أنشأت وزارات الثقافة بالأساس، وأخذت تضع، شيئاً فشيئاً، مخططاتها الثقافية. فلم تجعل من نفسها داعمة للنشاط الثقافي فحسب، الذي بادر المهتمون بالمجال إلى وضع ركائزه وممارسته، بل وجّهت توجهاتها نحو إخضاع الثقافة لمصالحها؛ ثم لخدمة الأجندة الجيوسياسية للدول. من هنا، أخذ الاهتمام بالمشاريع الثقافية المعولمة يتزايد (Kazerouni, 2015).

لا شك أنّ هذه الوسائل جميعها تدل على وضع الإمكانيات في خدمة الثقافة، منها ما هو موروث ومنها ما تم تعلمه من التجارب الحديثة. وفي هذا المستوى تحققت إنجازات تتفاوت في عددها وقيمتها من بلد إلى آخر.

في حين أنّ الأندية قد روّجت، للثقافة القومية المشتركة؛ فإنّ المتاحف الوطنية عملت على تشجيع الفولكلور والآثار المحلية، وذلك للتأكيد على وجود خصوصية ثقافية "خليجية"، تهدف إلى تبرير وجود الحدود في وجه الخطاب القومي والمطالب الإقليمية التوسعية للعراق وحتى للمملكة العربية السعودية المجاورة.

لكن في التسعينيات من القرن الماضي، ونتيجة للتحولات الديموغرافية التي عرفها العالم العربي، حلّت الطبقات المتوسطة المحلية مكان التجار في المشهد السياسي الداخلي، حيث ظهرت روابط جديدة بالمتاحف في قطر وأبو ظبي. وتَمَّ بعد ذلك إشراك القطاعين العام والخاص الأجنبي، من قبل العائلات الحاكمة، في عقود لتقديم الخدمات في المجال الثقافي.

إنّ النموذج الجديد للمتاحف ذات الرؤية الدولية، وإعطاء الأولوية للجمهور والمصممين الغربيين، يحيل إلى الخلط بين المرسل والمستقبل في ما يتعلق بالخطاب الثقافي. فأبو ظبي تريد لمتحف "اللوفر" أن يكون رمزاً لأمة متسامحة ومنفتحة على التنوع مع الحاجة إلى بناء الجسور مع بقية العالم. واستغرق بناء متحف "اللوفر" الجديد 10 سنوات، وهو يضم نحو 600 عمل فني دائم العرض، و300 عمل أعارتها فرنسا للمتحف بشكل مؤقت. وبالإضافة إلى تكلفة الإنشاء، تدفع أبو ظبي مئات الملايين من الدولارات لفرنسا نظير استخدام اسم متحف "اللوفر"، ومقابل استعارة القطع الفنية الأصلية لعرضها وكذلك الاستشارات الفنية التي تقدمها باريس.

فعلى غرار قطر، تتبع دولة الإمارات العربية المتحدة رهان الحداثة وسياسة تأكيد وجودها الإقليمي والعالمي. وهذا دليل إضافي على الرغبة في التسويق لصورتها من خلال الفنون والثقافة. كما من المقرر أن تستضيف دبي

المجاورة معرض "إكسبو" الدولي المرموق في عام 2020، وهو حدث دولي ضخم سيساعد على تنويع قطاعات الاقتصاد. ومن المتوقع أن يجذب أكثر من 25 مليون زيارة خلال فترة انعقاده للإمارة التي نضبت مواردها النفطية.

لكن السؤال المحوري هنا، هل تكشف القوة الناعمة الثقافية لدول الخليج عن أزمة لشرعنة الهوية؟ أم هي بالأحرى دعوة للحداثة. فمن متحف الفن الإسلامي في الدوحة إلى متحف "اللوفر" أبو ظبي، تعطي سياسة "المتاحف" العالمية نظرة عن تهميش النخب المحلية، في حين أنّهم تكوّنوا ضمن مؤسسات وطنية حديثة. وفي ظل عدم وجود انتخابات بالاقتراع العام والحياة البرلمانية، باستثناء ملحوظ للكويت، فإنّ احتلال منصب في الوظيفة العامة هو الوسيلة الوحيدة للمشاركة السياسية لشرائح من المواطنين لا تنتمي للنخب الحاكمة ولا تتبع للمنطق القبلي والعائلي. ومع ذلك، فخبراء علم اجتماع المنظمات في قطر وأبو ظبي يرصدون استبعاد النخب من جميع مراحل المشروع (Kazerouni, 2017) وهو ما يكشف عن ممارسات سلطوية مقنعة بالثقافة.

هذا التهميش السياسي للنخب المحلية، هو أيضاً جزءٌ من نظام إقليمي جديد وُلد بعد حرب الخليج (1990 – 1991)، والذي يهدف إلى مضاعفة قنوات الاتصال المباشر للأسر الحاكمة مع النخب الأجنبية في البلدان التي ساهمت في تحرير الكويت في عام 1991. حيث لوحظ تكاثر عقود الخدمة في المجال الثقافي بالمعنى الواسع، من الجامعات إلى المتاحف، مما يسمح بإعادة توزيع الأموال المتأتية من عائدات النفط في الإمارات العربية المتحدة، ومن صناعة الغاز في قطر، خارج القطاعات التقليدية للزبونية والعمولات مثل الأسلحة والهيدروكربونات.

إنّ توظيف المكونات الثقافية الغربية من قبل بعض أنظمة دول الخليج لأغراض سياسية، يهدف أيضاً إلى تشكيل رأي عام أجنبي أكثر قبولاً وقرباً من خصائص هذه الدول، وذلك للوقوف أمام أي تهديدٍ خارجيٍ للمنطقة كما في عام 1991 بالنسبة للكويت، أو أي اضطرابات داخلية كما هو الحال مع الربيع العربي وارتداداته المتوالية.

فمتحف "اللوفر" أبو ظبي متحف عالمي يعتمد على النموذج الموسوعي للتنوير. وباستثناء الكويت ذات الممارسات الديمقراطية في المنطقة (السعودي وطاهر، 2011)، يمكن أن تحدث فجوة بين القيم الثقافية الكونية والتقدم الاجتماعي في الأنظمة السلطوية، وهو ما يحيل مرة أخرى إلى الإشكالية التي يُعاني منها العالم العربي لفهم الآليات المعقدة لهذا الفصل بين الليبرالية الثقافية والليبرالية السياسية. لأنّ من معاني الثقافة الحرية والتجديد، وهو ما قد يناقض الأسس التقليدية التي تقوم عليها بعض الأنظمة التي ترى السلطة من زوايا أخرى مختلفة.

ومن المفارقات أنّ الكويت، التي كانت مسرحاً لحرب الخليج الثانية، ظلت الدولة الوحيدة في الخليج التي لديها احتياطيات كبيرة من الهيدروكربونات، ولم تسلك الطريق المتمثل في استقطاب شرائح مؤثرة من النخب الغربية لإقامة مشاريع معولمة.

وهناك عوامل عدة تشرح ذلك، فهذه الإمارة تُعتبر الأكثر ديمقراطية من غيرها في المنطقة. وإذا كان الهدف من استقطاب النخب الأجنبية هو تهميش البيروقراطية الوطنية، ومن خلاله تهميش الطبقات الوسطى المحلية؛ فإنّ هذه الطبقات في الكويت أقوى من أي مكان آخر، وتعمل بالشراكة مع الأسرة الحاكمة. كما أنّ البرلمان الكويتي يتمتع بسلطات مهمة، تدفعه لمراقبة جميع المشاريع ذات الرؤية الدولية التي يُمكن تخطيطها وتمويلها من ميزانية الدولة.

ب – الأهداف السياسية والإستراتيجية للمشاريع الثقافية الضخمة

إنّ تنويع الاقتصاد عن طريق السياحة الثقافية أو الدخول في الاقتصاد الجديد لإعداد مرحلة ما بعد النفط، يُعدّ خطاباً رسمياً لقادة دول الخليج أكثر منه تحليلاً واقعيّاً للظاهرة. فهذا لا ينفي أنّه يُشكل جزءاً من الحقيقة، لكنّه يظل ثانوياً. فاستضافة الجامعات المرموقة، والمتاحف العالمية والمسابقات الرياضية التي تشد الأنظار، يندرج ضمن مجالات التعليم والفنون والرياضة، ويُرسخ

آليات العمل السياسي للأنظمة، داخلياً في مواجهة الطبقات الوسطى وخارجياً للخروج من نفوذ المملكة العربية السعودية الدولة ذات التأثير القوي في المنطقة.

فمن ناحية، يبدو أنّ الخبراء الأجانب يشكّلون قوة إحلال بديلة للبيروقراطية المحلية، وبالتالي ضبط قدرة الطبقات الوسطى على تحدي الأنظمة. ومن ناحية أخرى، فإنّ استيراد العلامات التجارية الثقافية الليبرالية الغربية يحد من سيطرة الخطاب السلفي المنبعث من المملكة العربية السعودية. ويكشف متحف الفن الإسلامي في الدوحة مثلاً، الإنتاج المادي لأهم السلالات الحاكمة التي عرفها العالم الإسلامي، بما في ذلك الفاطميون والصفويون المتبعين للمذهب الشيعي.

والملاحظ في هذه المشاريع الثقافية، الحضور اللافت لفرنسا في الخليج (Bauchard, 2015). وهو لا يقتصر على متحف "اللوفر" و"السوربون" في أبو ظبي. فمتحف الفن الإسلامي في الدوحة، صممه الفنان الأمريكي "أيوه مينغ بي" وأعده الفرنسي "جان ميشيل ويلموت" وتم وضعه من قبل فريق "اللوفر". هذه الأعمال الفنية الكبيرة لباريس في الثمانينيات والتسعينيات عزّزت من الخبرة الفرنسية في مجال البنى التحتية الثقافية. لكن احتلال فرنسا لمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي وقوتها العسكرية هو الذي جعلها تدفع بممثلين ثقافيين، من القطاعين العام والخاص، إلى قطر وأبو ظبي.

إنّ التحدي مزدوج بالنسبة لفرنسا. فمن ناحية، هي مسألة تعويض عن نقاط الضعف العسكرية والاقتصادية أمام القوى الغربية المتنافسة التي هي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، في هذه المنطقة الإستراتيجية التي تعد أهم حوض هيدروكربونات في العالم، ولكن أيضاً هي منطقة تحتدم فيها النزاعات الإقليمية منذ الثمانينيات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية.

من ناحية أخرى، فإنّ فرنسا هي الدولة الغربية التي شهد الإسلام فيها حضوراً أكثر في الفضاء العام، لذلك فالعثور على دول إسلامية توافق على

إضفاء الشرعية على وجهة النظر الفرنسية حول الإسلام، من خلال إنشاء مشاريع ثقافية ذات تأثير دولي قوي يُمكنها بواسطتها الحصول على تمويل قوي، أصبح تحدياً جديداً بالنسبة للنخب السياسية الفرنسية.

إنّ اعتبار دول الخليج ككل متجانس، هو خطاب متجاوز يُخفي العديد من التباينات. فرغم القواسم المشتركة، إلا أنّ اعتماد مفهوم الدولة الريعية لشرح عملية صنع السياسات الثقافية، غيَّب دور الفاعلين الاجتماعيين وتأثيرهم في السياسات الحكومية، وأغفل الدور الذي يؤديه الفاعلون غير الرسميين؛ مثل التجار، والقطاع الخاص. فإذا كانت قطر وأبو ظبي تتمتعان بديناميات ثقافية مهمة بعد 1991، فالأهداف كانت مختلفة، كما أنّ القرب أو البعد من توجهات المملكة العربية السعودية يظل حاضراً وبقوة. التي بادرت مؤخراً بإصدار رؤيتها التنموية لعام 2030، وهي رؤية اشتملت على مجموعة من الأهداف الإستراتيجية والالتزامات الخاصة المشتركة لكل من القطاعين العام والخاص وغير الربحي، مع اهتمام غير مسبوق بالمجال الفني.

وبمقدار ما أسهمت الديناميات الثقافية في دول الخليج العربية في تحقيق موارد مالية وانفتاح اجتماعي وثقافي، فرضت هذه الخيارات جملةً من التحديات والمشكلات؛ أبرزها أنّ عملية صنع السياسات الثقافية في دول الخليج العربية، على اختلاف قطاعات الرياضة والتعليم الجامعي والفن، يشوبها الكثير من الغموض؛ فمن غير الواضح كيف تُصاغ هذه التوجهات وكيف تتغير، وما الذي يُقَرَّر منها. إضافة إلى ذلك، تتعرّض هذه التوجهات إلى انتقادات عميقة؛ نتيجة غياب إشراك الخبراء المحليين وتغييب قوى المجتمع المدني (فرحان، 2015). ونادراً ما تخضع هذه المبادرات لعملية مشاركة في الصياغة وتقييم دقيق وموضوعي لتكلفتها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، ومدى قدرتها على تحقيق الرفاه والانفتاح لشرائح المجتمع. كما أنّها لا تولي أهمية مؤسسية لأثر ذلك على الشباب والأجيال القادمة؛ نتيجةً لعدم وضوح عملية إقرار التوجهات الثقافية، وتغيير المستشارين والمتعاقدين الأجانب أحياناً.

لهذه الأسباب جاءت الحصيلة متفاوتةً؛ ففي حين حققت بعض هذه الدول تقدماً حقيقياً في تطوير قطاعات الرياضة والتعليم والفن، فشل بعضها في الوصول والحفاظ على ركائز القوة الناعمة، ولم تطل الفوائد جميع شرائح المجتمع على نحو متساوٍ أيضاً، كما هو الحال في البحرين بسبب الأوضاع السياسية الاجتماعية الهشة. وهو ما يُعاظم من خطر التعاطي بطرق شكلانية مع مقومات بناء القوة الناعمة، بعدما أخفقت في تلبية متطلبات التكتل والتكامل الاقتصادي.

ولمواجهة هذه المخاطر، تعالت في الآونة الأخيرة دعوات لتنفيذ إصلاحات عميقة؛ بالنظر إلى أنّ الإشعاع الدولي من خلال المشاريع العملاقة، لا يمكن أن يتم بمعزل عن إصلاحات سياسية واجتماعية عميقة تشرك أكبر عدد ممكن من فئات المجتمع وقواه في صياغتها، والشراكة في تنفيذها، والاستفادة من ثمارها.

وتطرح هذه المشاريع أيضاً، قضية التنافس بين دول الخليج، وخصوصية كل واحدة منها في ظل الأزمة التي يمر بها مجلس التعاون الخليجي، وإمكانية استمرار الحديث عن أهمية تنسيق الإستراتيجيات الخليجية الهادفة إلى التكامل والتي يندرج المجال الثقافي ضمنها.

هناك بالفعل انطباع بأنّ تعريف مجال السياسة الثقافية لا يتناسب مع التحولات في المجتمع الخليجي. نذكر من بينها إهمال الممارسات الميكروثقافية وإضفاء الشرعية على المشاريع العملاقة. فمع تطور الأجهزة المنزلية والإنترنت، يتم استهلاك الثقافة أكثر فأكثر داخل البيوت، بطريقة فردية ووفقاً للعديد من الظروف الزمنية. وبنفس الطريقة، تتضاعف المجتمعات على الإنترنت حيث يعلن الأفراد عن مصالحهم، ويتم إنتاج المحتويات الثقافية أو مشاركتها أو حتى تحويلها. وتصبح هذه المجتمعات جهات فاعلة حقيقية في السياسات الثقافية. لذلك يتطلب الإنترنت إيجاد نماذج أعمال جديدة للاهتمام بالفنانين مع الحفاظ على إمكانية الوصول إلى المحتوى الثقافي.

النتائج

لقد سعت هذه الورقة لسد خصاص ملحوظ في الكتابات المتعلقة بالديناميات الرياضية والثقافية المعولمة لدول الخليج. من خلال تحديد البعد الجهوي لثقافة العولمة المتجلي في المسابقات الرياضية والجامعات والمتاحف، وتم توضيح كيف أظهرت دول الخليج من خلال السعي وراء المشاريع العالمية الضخمة، تصورها لمكانتها داخل السياق العالمي المتغير باستمرار. كما تم التركيز على الطريقة التي تتطلع بها هذه الدول للاعتماد بشكل كبير على المشاريع المذكورة لأغراض إستراتيجية القوة الناعمة.

وفي الختام، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1 – إنّ توظيف القوة الناعمة في السياق الخليجي يتمحور أساساً حول محاور رئيسية هي: إظهار تفوق هذه الدول وتنافسها الإقليمي مع تعزيز هويتها الوطنية في وجه القوى الكبرى في المنطقة؛ السعي للترويج الجيد لصورتها كموطن للسلام والأمن والرخاء؛ ضبط ومراقبة الطبقة المتوسطة واستقطاب نخب غربية جديدة وإعادة توزيع عائدات المحروقات وتنويع الأنشطة الاقتصادية.

2 – تسعى دول الخليج، من خلال استغلال هذه المشاريع، إلى تعزيز سمعتها وجاذبيتها في المجتمع الدولي؛ من خلال الدعوة إلى مفاهيم الاحتراف والإبداع، والابتكار والتطور، والحداثة والقيادة الناجحة. وهو ما يمسُّ بشكل ضمني قدرات القوة الصلبة لها؛ والحاجة إلى التعامل مع مستويات أكبر من الاستثمار الأجنبي والسياحة؛ وقضايا الحرية والإصلاحات الديمقراطية مقارنة ببقية دول العالم.

3 – من الأهمية بمكان أن يتم التركيز على الجانب المضاد من القوة الناعمة: ويتجلى ذلك في عدم التمكن منها وخلق نتائج عكسية. فعلى الرغم من أنّ دولة قطر مثلاً لديها إستراتيجية أساسية للقوة الناعمة من خلال الرياضة العالمية، فمنذ حصولها على حق تنظيم كأس العالم 2022، سلط العديد

من المتابعين الضوء على أخطاء هذه الدولة، مما أدى إلى فقدان نوع من الجاذبية الدولية. ويُمكن أن ندرج البحرين في السياق نفسه، عندما تعالت الأصوات المواكبة للربيع العربي حول حقوق الإنسان والديمقراطية، أثناء تنظيم سباقات الفورمولا 1.

4 – إنّ إستراتيجية القوة الناعمة التي تتطلع إلى رسم صورة لدول ذات إشعاع دولي ومؤثرة من جهة؛ قد تصطدم بقيم الحرية والإبداع والنقد التي تؤسس للانفتاح الثقافي وتقتضي الشروع في الإصلاحات الديمقراطية الجذرية. فحري بصانعي هذه التوجهات العودة إلى تراكمات أنديتها الثقافية العريقة، بدل المراهنة على قيم العولمة الرأسمالية وحدها، دون أي إشراك للنخب المحلية.

5 – يبدو من خلال البحث أيضاً بأنّ النجاح في مشاريع القوة الناعمة يحتاج إلى تصحيح لهذه المسارات والحفاظ على المصداقية الدولية. وبالطبع، فإنّ تحقيق ذلك، يمر عبر الإثبات لقوى المجتمع الحية أنّها شريك وفاعل أساسي من جهة، ومن خلال الالتزام أمام الجهات الخارجية، بالقدرة على التغلب على نقاط الضعف التي ترافق هذه التظاهرات الضخمة.

الخاتمة

التوصيات

1 – ضرورة قيام دول الخليج بتقييم وتقويم إستراتيجيات توظيف القوة الناعمة، مع استحضار مقومات التكامل، ودور الأطر المحلية للدفع بها نحو الإبداع والعطاء.

2 – التأكيد على ضرورة بناء هياكل اجتماعية راسخة لغرس قيم الابتكار والحداثة، مع الاستفادة من التجارب العالمية في المجالين: الثقافي والرياضي.

3 – تكثيف الجهود الموجهة نحو صناعة رأسمال ثقافي لدول الخليج، ودعم التظاهرات المنطلقة مما هو محلي لصقل الهوية، والاعتماد على الكفاءات والإمكانيات المتاحة لتحقيق النجاح والرفاه للمواطنين.

4 – العمل على تنسيق التوجهات الإستراتيجية الخليجية في ما يتعلق بالقوة الناعمة، من خلال إحياء وتفعيل وتنشيط دور مجلس التعاون الخليجي لتحقيق التكامل في الرؤى والسياسات العامة.

5 – دراسة دور الإصلاحات الديمقراطية في الرقي بالمستوى الثقافي والرياضي للشباب وانفتاحه على تحولات العصر، ومدى تأثير ذلك في الإستراتيجيات المرسومة، وما تحدثه هذه المشروعات على المستوى الداخلي.

المراجع

البزيم، رشيد. (2019). دول الخليج وتحديات التحولات في مجال الطاقة. *سياسات عربية، 37*، 100–112.

الزيدي، مفيد. (2003). *التيارات الفكرية في الخليج العربي 1972–1983*. مركز دراسات الوحدة العربية.

السعودى، أحمد، وطاهر، أحمد. (2011). *الديمقراطية الكويتية. التاريخ – الواقع – المستقبل*. دار العربي للنشر.

سند، محمد فرحان. (2015). *أثر المتغيرات الدولية والإقليمية: على تطور المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي*. المكتب العربي للمعارف.

Abis, S. (2013). Sports et relations internationales : l'offensive du Qatar. *Confluences Méditerranée, 84*(1), 117-130.

Amensty International (2018, September 26). *Qatar. Des travailleurs migrants n'ont pas été payés pendant des mois par une entreprise liée à la construction de la ville hôte de la Coupe du monde*. Amnsety [Online]. https://bit.ly/2Vum6QI

Al Zaidi, M. (2003). *Intellectual Currents in the Arabian Gulf 1972-1983* (in Arabic). The Centre for Arab Unity Studies.

El Bazzim, R. (2019). Gulf States and the Challenges of Energy Transformations (in Arabic). *Siyasat Arabiya, 37*, 100-112.

Bauchard, D. (2015). La France et les émirats et monarchies du Golfe : Un partenariat d'intérêt mutuel. *Pouvoirs, 152*(1), 107-120.

Bayle, E., & Clastres, P. (2018). *Global Sport Leaders: A Biographical Analysis of International Sport Management*. Springer.

Boniface, P. (2014). *Géopolitique du sport*. Armand Colin.

Brannagan, P. M., & Giulianotti, R. (2014). Soft power and soft disempowerment: Qatar, global sport and football's 2022 World Cup finals. *Leisure Studies, 34*(6), 703-719.

Chalip, L. (2006). Towards Social Leverage of Sport Events. *Journal of Sport & Tourism, 11*(2), 109-127.

Champagne, J. (2012). La diplomatie sportive du Qatar, instrument d'une nouvelle notoriété internationale. *Géoéconomie, 3*(3), 67-80.

Fisk, R. (2012). *Bahrain Grand Prix: This is politics not sport*. Belfasttelegraph [Online]. https://bit.ly/2JhQN5s

House of commons. (2012). *Bahrain grand prix and human rights*. EDM #2970. UK Parliament [Online]. https://bit.ly/2Hhapo1

Kazerouni, A. (2015). Musées et soft power dans le Golfe persique. *Pouvoirs, 152*(1), 87-97.

Kazerouni, A. (2017). *Le miroir des cheikhs - Musée et politique dans les principautés du golfe Persique*. Presses Universitaires de France.

Legrenzi, M., & Lawson, F. H. (2017). The changing role of the Gulf in the international political economy. *Global Change, Peace & Security, 29*(2), 189-199.

Manzenreiter, W. (2010). The Beijing Games in the Western Imagination of China: The Weak Power of Soft Power. *Journal of Sport and Social Issues, 34*(1), 29-48.

Nye, J. (2004). *Soft Power: The Means to Success in World Politics*. Public Affairs.

Pattisson, P. (2013, September 25). *Revealed: Qatar's World Cup 'Slaves'*. The Guardian [Online]. https://bit.ly/2DngPOw

Sanad, M. F. (2015). *The impact of international and regional changes on the development of civil society in the countries of the Gulf Cooperation Council* (in Arabic). The Arab Bureau of Knowledge.

Saudi, A., & Taher, A. (2011). *Kuwaiti democracy. History, Reality, Future* (in Arabic). Al Arabi Publishing and Distributing.

Scutti, G., & Wendt, J. A. (2016). Football and Geopolitics. *GeoSport for Society, 5*(2),100-106.

Transparency International (2016). *Global Corruption Report: Sport*. Routledge.

Sports and Cultural Projects in The Gulf States and the Soft Power

Prof. Rachid El Bazzim*

Abstract

Objectives: This study aims at analyzing Gulf states' ability to employ large sports and cultural projects in order to enhance their internal stability, establish their international position, and reduce adverse consequences.

Method: This study relied on the functional approach in addition to analysis and description capabilities to monitor the challenges facing adopting strategic trends and public policies in the GCC countries, which is the study sample, in order to use the soft power and its multi uses from the international relations perspective.

Results: Employment of the soft power in the Gulf context basically revolves around the main axes of showing the superiority and the regional competitiveness of these countries while enhancing their national identity in the face of the major powers in the region, seeking to promote their good image as a land of peace, security and prosperity, tuning and monitoring the middle class and polarizing new western elites, besides redistribution of oil revenues and diversifying the economic activities.

Conclusion: The stakes on these demonstrations seem to be high today. The economic, social, and political stability of these countries is at stake, as well as their ability to remain major actors in the international system.

Keywords: Museums, Sports Competitions, Western Universities, Gulf States, Soft Power.

* Ibn Zohr University, E-mail: r.elbazzim@uiz.ac.ma

All Rights Reserved-Academic Publication Council-Kuwait University

أ. د. رشيد البزيم، حاصل على دكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الأول، كلية الحقوق في المملكة المغربية، عام 2018، يعمل حالياً أستاذاً بجامعة ابن زهر، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، قسم القانون العام. الاهتمامات البحثية: الجوانب القانونية والاقتصادية في القانون العام، العلاقات الدولية.

الإيميل: r.elbazzim@uiz.ac.ma